

31 July 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٦٥

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد جان - هيغ سيمون - ميشيل (فرنسا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.12-58018(A)



* 1 2 5 8 0 1 8 *

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أقترح أن نبدأ مناقشاتنا. وأعلنُ افتتاح الجلسة العامة ١٢٦٥ لمؤتمر نزع السلاح.

وقبل أن نبدأ عملنا بشأن المسائل الموضوعية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه تحية وداع إلى زملائنا الذين غادروا جنيف خلال فترة ما بين الدورتين: السفير ريس رودريغيس من كوبا، والسفير ليشنو - يار من إسرائيل والسفير كونانايكام من سري لانكا. وأتمنى لهم، بالأصالة عن نفسي وباسم مؤتمر نزع السلاح، النجاح والسعادة في مساعيهم المستقبلية.

وأود كذلك أن أرحب بأولئك الذين انضموا إلينا مؤخراً: السفير دي كرومبورغ من بلجيكا، والسفير كايرامو من فنلندا والسفير أرياسينها من سري لانكا، والسفير إيدي يوسوب من إندونيسيا. وأود أن أؤكد لهم، باسم مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، تعاوننا ودعمنا الكاملين في عملهم.

ومثلما هو مبين في الوثيقة CD/WP.571/Rev.1 المعنونة "مشروع الجدول الزمني المنقح للأنشطة"، سنكرس جلسة اليوم العامة لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولكن قبل أن نبدأ مناقشة تلك المسألة، أود أن أسأل ما إذا كان هناك أي وفد يود مناقشة أي مسألة أخرى. يبدو أن هناك من يود الحديث. والآن، أعطي الكلمة إلى سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة لورا كينيدي.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أرجو المَعذرة عن بطء الاستجابة، فهذا فصل الصيف وقد بدأت للتو أهيب نفسي للعودة تدريجياً إلى أجواء دورة مثيرة أخرى من دورات مؤتمر نزع السلاح تحت رئاستكم الموقرة.

لقد أخذت الكلمة الآن بعد إذنكم لأنني أود أن أعرب لجميع أعضاء المؤتمر عن الإشادة، باسم زملائي من الصين وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا، بالبيان المشترك الذي صدر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن في ختام المؤتمر الذي شاركنا فيه جميعاً في واشنطن في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه.

وطلبنا أن يصدر البيان بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر، ولذلك لن أضيع وقت المترجمين الفوريين أو وقتكم بقراءته اليوم، ولكننا نحث جميع الدول على قراءة هذا البيان الهام حول ما ظل يفعل وما سيفعله الأعضاء الخمسة الدائمون بشأن الوفاء بالتزامات التي تمخض عنها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. كما ألاحظ أن لدينا نسخاً من البيان باللغة الإنكليزية فقط، وهي متاحة لمن يريد الحصول عليها الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يرغب أحد في أخذ الكلمة. ولذلك أقترح أن تنتقل الآن إلى البند المدرج على جدول أعمالنا وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. أولاً، أود أن أذكر بضع نقاط من الاجتماع الأول بشأن هذا الموضوع، والذي عُقد في ٥ حزيران/يونيه. وأذكر هذا كمقدمة وبالأصالة عن نفسي.

ففي ٥ حزيران/يونيه، تكلم ١٦ مشاركاً من مختلف المجموعات الإقليمية. وقد شدّدوا جميعاً على مدى أهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وقد أثّرت في أثناء مناقشاتنا المسائل المتعلقة بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، والأسلحة المضادة للسواتل، وعمليات التفتيش، فضلاً عن المخاطر التي يشكلها الحطام في الفضاء الخارجي. ودُكر العديد من الحلول لمكافحة سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وشدد كثير من المتكلمين على أهمية تدابير بناء الثقة والشفافية في هذا المجال. وأشار البعض إلى أهمية عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع مؤخراً في نيويورك، فضلاً عن المقترحات المحددة التي طُرحت في سياق مشروع مدونة قواعد السلوك للأنشطة في الفضاء الخارجي التي أطلقت في عام ٢٠٠٨ وقدمت في فيينا في اليوم نفسه، أي ٥ حزيران/يونيه. وأكد عدد من البلدان الحاجة إلى صك ملزم قانوناً، وذكرت المقترحات المقدمة سابقاً. وقال بعضها إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الذي ينبغي التفاوض فيه بشأن هذا الصك في إطار برنامج عمل.

وتضم قائمة المتكلمين لهذا اليوم الوفود التالية: سري لانكا وكوبا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا والاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين وشيلي وأستراليا. أعطى الكلمة الآن لسفير سري لانكا.

السيد أرياسينها (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أسمح لي في البدء بتهنئتك على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح، والإعراب عن تقديرنا لإدارتكم أعمال المؤتمر بأسلوب يتسم بالانفتاح والشفافية والشمول.

ويشرفني أن أدلي ببيان عام إلى الجلسة العامة لهذا المؤتمر الموقر بعد أن توليت مهام الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم مكتب المتحدة في جنيف قبل أسبوعين. ويشرفني أيضاً أن سري لانكا هي حالياً منسق مجموعة الـ ٢١.

وتعلق سري لانكا أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح، الذي نؤكد أنه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي، وذلك حسب الولاية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. وفي هذا السياق، نعرب عن خيبة أملنا الشديدة لعدم تمكن المؤتمر من الاضطلاع بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. ومن أجل مواصلة المثابرة والحفاظ على الدور الفريد لهذه الهيئة، يتحتم علينا جميعاً، نحن الدول الأعضاء، تمكين المؤتمر من بدء عمله الموضوعي على أساس برنامج عمل متوازن ومركز يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الأعضاء على نحو منصف، وهو ما يضمن قبوله بتوافق الآراء.

وما تزال سري لانكا تشعر بالقلق لأن وجود أسلحة نووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل تهديداً خطيراً للبشرية، ولذلك تضم سري لانكا صوتها إلى المطالبة الجماعية بإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية. وريثما يتحقق هذا الأمر، نرى أنه من الضرورة الملحة أن نتوصل إلى التزام مبكر بشأن وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً

يضمن للدول غير الحائزة للسلاح النووي عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التخفيض التدريجي للخطر النووي من خلال عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بدءاً بإلغاء حالة التأهب النووي وتخفيض درجة الاستعداد العملياني لنظم الأسلحة. ونحن على استعداد للعمل في إطار مؤتمر نزع السلاح صوب تحقيق هذا الهدف. ونعتقد أن هذا هو التزامنا ومسؤوليتنا جميعاً.

وهدفنا المشترك هو أن نرى العالم وقد أصبح أكثر أمناً. وهيكّل الأمن الدولي، في شكل معاهدات ومبادرات، موجود لمساعدتنا في تحقيق ذلك الهدف. وبالرغم من أن المجتمع الدولي ظل داعماً نشطاً لهذا الهيكل، فمن الواضح أنه يحتاج إلى مزيد من التعزيز. وهذه التحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ويجب أن تقودنا الحلول نحو زيادة وتيرة عملية نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف التي ينبغي أن تظل عملية شاملة، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونرى أن من الضروري وضع خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لعملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف حتى تمضي عملية نزع السلاح وعملية عدم الانتشار قدماً بطريقة متآزرة.

والأمر ذو الصلة الخاصة بجلسة اليوم هو أن سري لانكا تؤيد تعزيز استخدام التكنولوجيات الفضائية للأغراض السلمية. وقد أصبحت هذه التكنولوجيات جزءاً من حياتنا اليومية. وأصبحت قطاعات الاتصالات والأعمال المصرفية والملاحة تعتمد على نحو متزايد على التكنولوجيات الفضائية فيما يخص استخدام المعلومات. ونرى أن تكون أنشطة استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية للأغراض السلمية، وأن تكون من أجل الفائدة العامة لجميع البلدان، بغض النظر عن درجة نائها الاقتصادي أو تطورها العلمي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ظلت سري لانكا، إلى جانب مصر، مشاركاً أصلياً في تقديم مشروع قرار بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي حين نعمل على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف، فإن الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي يحتم مضاعفة الجهود في مجالات من قبيل الشفافية، وبناء الثقة وتوفير معلومات أفضل من جانب البلدان التي تحوز قدرات فضائية حتى نتمكن من إحراز تقدم في هذا المجال. ونعتقد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يدرأ خطراً جسيماً على السلام والأمن الدوليين ونحن نشهد الانتشار السريع لقدرات إطلاق الأجسام الفضائية وتزايد التطبيقات الهجومية للتكنولوجيات الفضائية. وعليه، فلا مغالاة في القول بأهمية المضي قدماً، على سبيل الأولوية، في المفاوضات بشأن صكوك دولية ملزمة قانوناً لمنع تسليح الفضاء. وتشيد سري لانكا بالمبادرة المشتركة المقدمة في عام ٢٠٠٨ من الصين وروسيا بشأن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد أجسام في الفضاء الخارجي، وترحب بها باعتبارها أساساً لاعتماد صك دولي ملزم. ولطالما حذرت سري لانكا من أنه، نظراً لدينامية التكنولوجيات الفضائية والانتشار السريع لقدرات الإطلاق،

إذا لم تتفاوض الآن بشأن حواجز لمنع حدوث سباق تسلح مكلف في الفضاء، فسوف نتحدث خلال بضعة سنين عن جهود منع الانتشار في الفضاء. وينبغي أن نتعلم من تجربتنا في جهود عدم انتشار الأسلحة الأرضية التي تبين مدى صعوبة، بل استحالة، تحقيق هذا الهدف في الفضاء الخارجي.

إن مفهوم ضمانات الأمن السلبية لا غنى عنه لمصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من أنه كثيراً ما يُفسر على أنه ناشئ عن خطاب استراتيجي، فمن المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أن المفهوم يستند إلى أولوية أمن الناس. ورثما يتحقق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لهذا المؤتمر، فإن الضمانات الأمنية السلبية هي التي يمكن أن تمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الثقة بأن الدول الحائزة لها لن تعرض بقاءها وأمنها للخطر. ولقد حان الوقت لأن يخطو المؤتمر نحو ترسيخ هذا المفهوم بوصفه جزءاً من برنامج عمله المتفق عليه.

ولذا، فإننا نؤكد أنه يجب الحفاظ على سلامة ومصادقية مؤتمر نزع السلاح، كما يجب إحراز تقدم في هذا السياق. ولقد حان الوقت لتجنب إغراء إخضاع أعمال هذا المؤتمر إلى تقلبات المشهد الاستراتيجي الدولي المتغير، وتسخير إمكاناته، عوضاً عن ذلك، للإسهام في تعزيز الأمن التعاوني. وتأمل سري لانكا أن تظل تعمل على نحو استباقي في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل المساعدة على تحقيق هذه الأهداف.

وفي الختام، السيد الرئيس، أود أن أهنئ رئاسة كل من إكوادور ومصر وإثيوبيا وفنلندا على الإدارة الرشيدة للمؤتمر في عام ٢٠١٢، وأتمنى لرؤاستكم كل النجاح في الأسابيع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير رافيناتا أرياسينها على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى كلمته. والآن أعطي الكلمة للمتكلم التالي السيد خوان أنطونيو كوينتانيللا، ممثل كوبا.

السيد كوينتانيللا رومان (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على كلماتكم الرقيقة الموجهة إلى سفير بلدي، السيد رودولفو ريبس، وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لمشاطرتكم الإعراب عن أمنيّاتي للسفراء الذين سيغادروننا بكل النجاح في حياتهم المهنية والشخصية، كما أود أن أرحب في الوقت نفسه بالسفراء الذين انضموا إلى الأسرة الدبلوماسية في جنيف، ولا سيما أولئك الذين هم معنا اليوم، وعلى وجه الخصوص سفير سري لانكا الجديد، الذي نؤكد له تعاوننا والعمل المشترك مع الوفود الكوبية في جنيف.

وفيما يتعلق بالبند المدرج في جدول أعمال اليوم، لا بد لي من القول إننا حضرنا باهتمام كبير المناقشة الأولية التي عقدناها في ٣١ أيار/مايو. وقبل أن نرد على بعض المقترحات التي طُرحت في ذلك الوقت، نود أن ندلي بالتعليقات التالية.

إن الفضاء الخارجي إرث مشترك للبشرية ويجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية فقط ولفائدة ومصصلحة البشرية جمعاء بروح من التعاون. وتؤدي تكنولوجيا الفضاء دوراً متزايد الأهمية في حياتنا اليومية. والجهود الرامية إلى ضمان استخدام الفضاء الخارجي حصراً لهذه الأغراض تُعد هامة للغاية.

ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في الوصول إلى الفضاء الخارجي لإجراء البحوث واستخدامه استخداماً سلمياً وفقاً لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ولذا ينبغي ألا يتفاجأ أحد بأن أمن الفضاء يجب أن يكون هدفاً مشتركاً. ويمكن للنشاط المتزايد في الفضاء الخارجي أن يفاقم خطر سباق التسلح ويحدث ريبة في أمن الفضاء. وكلما زاد اعتمادنا على الفضاء الخارجي زادت حاجتنا إلى ضمان أمنه. ومما يؤسف له أننا شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية مبادرات مثيرة للقلق.

وعليه، يتعين علينا مضاعفة الجهود لوضع نهج متسق ومنسق بين مؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فيما يتعلق باستخدامات الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية الدولية التي وافقت عليها اللجنة هي مجرد تدابير لبناء الثقة أو تدابير طوعية، ولا تنشئ التزامات ملزمة قانوناً.

ونرى أن الإطار القانوني الحالي المنظم لهذه المسألة ليس كافياً للتعامل مع جميع الشؤون الأمنية المتعلقة بالفضاء الخارجي. وثمة حاجة إلى اتفاقات ملزمة قانوناً لضمان بقاء الفضاء الخارجي خالياً من أي نشاط لتطوير أسلحة. ويشكل مشروع المعاهدة، الذي قدمته روسيا والصين في عام ٢٠٠٨ أساساً جيداً لإجراء مزيد من المناقشات وربما الدخول في مفاوضات.

وحتى أذهب بعيداً في النقاش التفاعلي الذي يهمننا، أود أن أشير إلى مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في هذا المحفل. ولا شك في أن هذه المدونة ستكون مفيدة، لا سيما إذا تفاوضنا بشأنها في سياق الاتحاد الدولي للاتصالات. ومن المؤكد أنها ستجعل الفضاء الخارجي أكثر أمناً.

ومع ذلك، لدينا شكوك جدية بشأن مضمونها فيما يخص نزع السلاح. ونود أن نشير، على وجه الخصوص، إلى مبدأ الدفاع عن النفس الوارد في المشروع، كما نود في هذا الصدد طرح الأسئلة التالية. ألا يعطي هذا انطباعاً بأن الفضاء الخارجي يمكن استخدامه للدخول في سباق تسلح هدفه الإسهام في دفاع الدول عن نفسها؟ ما الذي سيحدث إذا طبقنا، علاوة على ذلك، التفسير المعروف الذي تتبناه دولة واحدة، تؤيدها دول أخرى، لمفهوم الدفاع الوقائي عن النفس؟

الإجابة واضحة. وسوف نرسل إلى العالم رسالة تطلق سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار قانوني به ثغرات، ولكن مع مبدأ راسخ ينص على أن "الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ويجب أن يُستخدم للأغراض السلمية فقط".

ووفد بلدي على أتم استعداد للعمل في مؤتمر نزع السلاح على مشروع يناقش السبل الممكنة لضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط. ونؤيد التفاوض داخل المؤتمر بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تمنع منعاً باتاً إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وفد كوبا على كلمته.

(واصل بالفرنسية)

أشكر وفد كوبا على كلمته.

والآن أعطي الكلمة إلى المتحدث التالي على القائمة، وهو السيد فيكتور فاسيليف، ممثل الاتحاد الروسي.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أرحب بكم، متمنياً لكم التوفيق وأؤكد لكم دعم وفد روسيا وتعاونها.

وأود أيضاً أن أعرب عن أمنيائي بالنجاح، وبما لا يقل عنه أهمية وهو الصحة، للزملاء الذين أتموا مدة عملهم هنا في جنيف.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بالممثل الدائم الجديد لسري لانكا وغيره من الممثلين الدائمين الجدد لدى مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لهم استعداد وفد بلدي للتعاون معهم.

إن أولويتنا المطلقة في المؤتمر هي مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن مقتنعون بأنه قد آن الأوان لاتخاذ خطوة عملية جادة في هذا المجال بوصفها جزءاً من نهج وقائي. وإلا، فإننا قد نضيع فرصة مواتية. وكما هو معروف جيداً، فإن منع الخطر أسهل دائماً من إزالته.

وموقف بلدنا هو أن مشروع المعاهدة الروسية - الصينية، بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، هو مجموعة من التدابير الرامية إلى منع ظهور أنواع جديدة من الأسلحة المتطورة المزعزعة للاستقرار وميادين جديدة للمواجهة. وقد يكون لنشر الأسلحة في الفضاء عواقب لا يمكن للمجتمع الدولي التنبؤ بها، مثلما حدث في بداية العصر النووي.

ولجميع الدول حق متساو وغير قابل للتصرف في الوصول إلى الفضاء الخارجي واكتشافه والاستفادة منه. ومن الطبيعي أن توفير الأمن في الفضاء الخارجي هو مهمة نشترك فيها جميعاً، ويجب علينا أن نعمل معاً للتوصل إلى حل من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ولا يساورنا أدنى شك في أن المعاهدة ستكون وسيلة فعالة وواقعية لبلوغ هذا الهدف. ونحن على استعداد للتعاون الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر.

وفي هذه المرحلة، نقترح التركيز على النقاش التفاعلي حول جوانب عملية محددة من المشروع الروسي - الصيني لمعاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء، الذي قُدم في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وقد أبدت الوفود اهتماماً كبيراً بهذا المشروع. ففي أثناء النقاش الذي أعقب عرضه، كان هناك العديد من طلبات التوضيح التي جاءت الردود عليها موضوعية. ووردت هذه الأسئلة والردود في الوثيقة CD/1872.

ونحن على استعداد لإجراء مزيد من النقاش. وفي الوقت نفسه، فإن روسيا مستعدة للمضي تدريجياً صوب كفالة الأمن في الفضاء الخارجي، بما في ذلك عن طريق اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة.

ومثلما تعلمون، فإن الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، التي أشرف برئاستها، قد انتهت للتو في نيويورك. وفي هذا الصدد، أود أن أطلع الزملاء بالإنكليزية على موجز نتائج أعمال الدورة الأولى. (تابع بالإنكليزية)

أود أن أتلو مذكرة اعتمدت بشأن نتائج الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين في نيويورك. فقد عقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي دورته الأولى في نيويورك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وعملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٨/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بدأ الفريق نظره في تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، مستفيداً من التقارير ذات الصلة التي قدمها الأمين العام، بما في ذلك التقرير النهائي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، ودون المساس بالمناقشات الموضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وشارك في الدورة الخبراء الذين رشحتهم حكومات كل من الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وسري لانكا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أجرى الفريق، في أثناء دورته الأولى، تقييماً للتغيرات في البيئة السياسية والتقنية فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي منذ التقرير الذي قدمه فريق الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٣، والتي ارتئي أنها مؤدية إلى تحقيق تدابير الشفافية وبناء الثقة. ونظر الفريق في المواضيع المحددة المتصلة بتدابير الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي؛ والتدابير السياسية المتصلة بقواعد السلوك؛ وتدابير تقاسم المعلومات الرامية إلى تعزيز الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي؛ والتدابير

التنفيذية الرامية إلى تعزيز الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي؛ والآليات الاستشارية فيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. واستعرض الفريق تقارير الأمين العام ذات الصلة، بما في ذلك التقرير النهائي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ونظر في بنية تقريره.

وقرر الفريق النظر في طلبات مقدمة من خبراء آخرين ومن معاهد بحوث وكيانات أخرى لتقديم عروض إلى الفريق، كما قرر البت فيها على أساس كل حالة على حدة. ويتعين علي أن أذكر أن أول عرض قدمه ممثل الاتحاد الأوروبي، الذي قدم مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية للفريق. وللمساعدة على ضمان شمولية عمل الفريق قدر الإمكان، فقد حُث الخبراء من الدول والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وكذلك من المجتمع المدني، على تقديم توصيات خطية إلى الفريق. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن أولى المساهمات الواردة كانت من أستراليا التي سلمت الرئيس آراءها بشأن القانون الدولي الساري على الفضاء الخارجي. ويحث الرئيس البلدان الأخرى الراغبة في المشاركة على تقديم مذكراتها إلى الفريق. واعتمد الفريق، في الاجتماع الأخير من دورته الأولى، برنامج العمل الإرشادي الذي يتضمن جدولاً زمنياً مفصلاً للأنشطة التي سيستشدها في إعداد دراسته، فضلاً عن أنشطة التوعية التي يضطلع بها في فترة ما بين الدورتين. وهكذا فإن هذا العرض الذي أقدمه هنا يمكن أن يعتبر أيضاً أحد أنشطة التوعية المشار إليها.

وبالإضافة إلى ذلك، وللمساعدة على ضمان أن تكون أعمال الفريق مكتملة للجهود الأخرى في مجال الفضاء الخارجي، حث الفريق رئيسه وأعضاءه على الاتصال والمشاركة، حسب الاقتضاء، مع الهيئات والمبادرات الأخرى، مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والاجتماعات التي ينظمها المجتمع المدني ومعاهد البحوث.

وسيعقد الفريق دورته الثانية في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وستكون هذه المناسبة فرصة جيدة لأعضاء المؤتمر للتفاعل مع هذا الفريق. وأبلغت أيضاً أن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح سيستضيف أو ينظم مؤتمره السنوي لأمن الفضاء على هامش الدورة الثانية للفريق هنا في جنيف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فاسيليف على كلمته وعباراته الرقيقة. المتكلمة التالية في القائمة هي سفيرة الولايات المتحدة فلتفضل السيدة كينيدي.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أذكر أنني قدمت كلمة بشأن الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي عندما اجتمعنا في ٥ حزيران/يونيه بشأن هذا الموضوع، ولكني أود اليوم أن أضيف إليها، وأولاً أتقدم بالتهنئة الحارة للسيد فيكتور فاسيليف من الاتحاد الروسي بانتخابه رئيساً لفريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بدراسة تدابير الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي، وأرحب ترحيباً حاراً

بالتقدم المحرز في ظل رئاسته المتميزة وفي الدورة الأولى التي عقدها الفريق الأسبوع الماضي في نيويورك، وأعتقد أن برنامج العمل الإرشادي الذي اعتمده الفريق يمثل بالفعل إطاراً مثيماً للخبراء لإجراء استعراض شامل لدور الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تعزيز الاستقرار في الفضاء الخارجي، الأمر الذي أشار المتكلمون جميعاً إلى أنه حيوي لنا جميعاً هنا في هذه القاعة وبالتأكيد لجميع الأمم حول العالم. ومثلما ذكرنا من قبل، فإن هذه الدراسة تتيح فرصة فريدة لاستكشاف إمكانيات التعاون الدولي وتدابير الشفافية وبناء الثقة العملية والطوعية والفعالة المتخذة في الوقت المناسب، وذلك عن طريق إبقاء التركيز على تدابير طوعية وغير الملزمة قانوناً. ويمكن لتقرير صادر بتوافق الآراء أن يساهم في المناقشة الموضوعية بشأن أمن الفضاء هنا في مؤتمر نزع السلاح وكذلك في اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وفيما يتعلق بتدابير الشفافية وبناء الثقة المتعددة الأطراف، فإننا نرحب بخطط الفريق التي تولي اعتباراً كاملاً للجهود الرامية إلى وضع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي. مرة أخرى، وكما ذكر سابقاً، فإن الولايات المتحدة تعمل في واقع الأمر على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي فضلاً عن مجموعة كاملة من الدول المشابهة لنا في التفكير في وضع هذه المدونة. ونرحب بشروع الاتحاد الأوروبي في عملية دبلوماسية متعددة الأطراف لمناقشة هذه المدونة والتفاوض بشأنها، ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سينظم اجتماع خبراء متعدد الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك على هامش اللجنة الأولى. ونحن نتطلع إلى المشاركة في هذا الاجتماع، كما ندعم بقوة الجهود الرامية إلى مواصلة التوعية بشأن المدونة في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نظراً لما لدينا من مصلحة في هذا الهدف المتمثل في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وأخيراً، أود أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد من بلجيكا وسري لانكا وإندونيسيا وفنلندا، كما أودع الزملاء المغادرين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة، والآن أعطي الكلمة إلى سفير إندونيسيا، السيد إيدي يوسوب.

السيد يوسوب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المداخلة الأولى لإندونيسيا في ظل رئاستكم للمؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكُم بتولي الرئاسة، ولتأكيد دعم إندونيسيا لكم في عملكم وجهودكم.

ويشهد اليوم أول اجتماع أحضره من اجتماعات مؤتمر نزع السلاح منذ وصولي قبل شهر. ولذلك، أود أن أتقدم بتحياتي إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد قاسم - جومارت توكايف. وأتطلع إلى عمل ناجح معكم جميعاً.

إن المناقشة المواضيعية اليوم في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعود بي إلى الأيام الخوالي وأنا أشاهد أفلام "ستار تريك" وحرب النجوم. ويتمثل أحد الدروس المستخلصة من هذه الأفلام في أن الإمبراطورية التي تعتمد فقط على التكنولوجيا والهيمنة على السكان مدمرة للبشرية.

ومع التقدم السريع في مجال التكنولوجيا، شهدنا العديد من الإنجازات التي تحققت في السنوات الخمسين الماضية في الرحلات البشرية إلى الفضاء واستكشاف الفضاء للأغراض السلمية. ومع ذلك يتعين علينا تجنب إمكانية حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي ضوء ذلك، تؤكد إندونيسيا مجدداً أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف، يجب أن يناقش مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي وأن يركز على إيجاد سبل لتفادي حدوث هذا السباق.

وقد أصبح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً في ضوء شواغل مشروعة مؤداها أن الصكوك القانونية القائمة لا تكفي للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي ونشر الأسلحة فيه.

ومثلما ذكرت الوفود السابقة، لدينا العديد من المقترحات المطروحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يود وفد بلدي أن يذكر بأن إندونيسيا قدمت مع الصين وروسيا وفييت نام وبيلاروس وزمبابوي والجمهورية العربية السورية ورقة العمل CD/1679 في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والتي تحدد العناصر الممكنة لاتفاق دولي قانوني في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وبشأن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ثم قدمت الصين مبادرة مشتركة مع الاتحاد الروسي في الوثيقة CD/1839، وهي مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن المقترح المذكور يستحق مزيداً من الدراسة عندما يعتمد المؤتمر برنامج عمل. وكما ذكر مندوب روسيا الموقر، فقد وجهنا أيضاً النظر إلى الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ومع ذلك، فإن هذه المقترحات أو الآليات لا ينبغي أن تلغي الحاجة إلى صك ملزم قانوناً يعزز الأمن في الفضاء الخارجي لجميع مستخدميها.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يشدد على أن جميع الدول تقع على عاتقها مسؤولية الامتناع عن الاضطلاع بأي نشاط من شأنه المساس بالهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على الفضاء الخارجي خالياً من أي سلاح. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يقتصر استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجسام السماوية الأخرى على الأغراض السلمية وأن يكون ذلك لمنفعة جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير إندونيسيا على كلمته، وأعطي الكلمة الآن للسيد جيرى بلازيك، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد بلازيك (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتحدث باسم الاتحاد الأوروبي.

خلال المناقشة المواضيعية الأولى بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي عقدت في ٥ حزيران/يونيه، أدلى السفير إيليو بولوس، نائب ممثل الاتحاد الأوروبي، ببيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، عرض فيه جملة أمور من بينها الصيغة المنقحة لمشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وقُدِّم هذا المشروع رسمياً في اجتماع متعدد الأطراف عُقد في فيينا في اليوم نفسه. وقد وُزعت بعد ذلك في هذه القاعة نسخاً من مشروع المدونة المنقحة.

وخلال المناقشة التي جرت في اجتماع المؤتمر المؤرخ ٥ حزيران/يونيه، وردت بعض التعليقات والأسئلة عن المدونة، ويشرفني اليوم الرد عليها وإطلاعكم على نوايا الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بكيفية الاستمرار في عملية التفاوض بشأن المدونة.

ولعلكم تعلمون أن الاتحاد الأوروبي أطلق رسمياً يوم ٥ حزيران/يونيه في فيينا عملية دبلوماسية متعددة الأطراف لمناقشة مبادرته والتفاوض بشأنها بغية وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي. وقد حضر ١١٠ مشاركاً من أكثر من ٤٠ بلداً هذا الاجتماع المتعدد الأطراف، الذي قدم فيه الاتحاد الأوروبي نسخة من مشروع المدونة منقحة استناداً إلى التعليقات الواردة في الاجتماعات الثنائية مع مختلف الشركاء.

إن المنطق وراء عقد هذا الاجتماع في فيينا في ٥ حزيران/يونيه هو الاستفادة من وجود أعضاء اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في فيينا، حيث بدأت في اليوم التالي الدورة الخامسة والخمسون للجنة. ولكن عدداً من البلدان مثلتها بعثاتها لدى الأمم المتحدة في فيينا أو في جنيف، أو مثلها مندوبون من عواصمها.

وفي ذلك الاجتماع، أطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح رسمياً مشروعه المعنون "تيسير عملية وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي" والذي يهدف، بالتوازي مع العملية الدبلوماسية، إلى تيسير نشر المعلومات وتبادل الآراء بشأن مفهوم مدونة قواعد السلوك هذه.

ونظراً لطابع هذه المبادرة التي تتسم بالشمول، نرى أنه لن يكون من المناسب طرحها في أي محفل قائم مختص بنزع السلاح (مثل مؤتمر نزع السلاح أو اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة) أو أنشطة الفضاء الخارجي المدنية (مثل اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي أو اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة)، مع فهم واضح بأن هذه الهيئات ينبغي أن تظل على علم على النحو الواجب بما أحرزناه من تقدم، وأن عملنا ينبغي أن يتم دون المساس بالأعمال المستقبلية في هذه المحافل الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه

الهيئات تجمع عدداً محدوداً من البلدان، ونود أن تتمكن جميع البلدان الراغبة في المشاركة في هذه العملية من فعل ذلك.

ولذا قررنا إطلاق عملية مخصصة مفتوحة لمشاركة جميع الدول. وعلى هذا النحو، لا تتناول هذه المبادرة مسألة نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، التي تجري معالجتها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ولا التدابير العملية المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة التي وضعها الفريق العامل المعني بالاستدامة طويلة الأجل المنبثق عن اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، والتي هي مهمة فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي بدأ عمله في نيويورك الأسبوع الماضي. وفي رأينا، فإن مدونة قواعد السلوك الدولية المقترحة بشأن أنشطة الفضاء الخارجي هي إطار سياسي متوافق ومتكامل تماماً مع المبادرات الأخرى القائمة.

وفيما يخص الخطوة المتوخاة للمضي قدماً، فقد عُرض المشروع الجديد على المجتمع الدولي للمرة الأولى في ٥ حزيران/يونيه.

وستكون الخطوة التالية هي اجتماع الخبراء الأول المتعدد الأطراف الذي سيعقد على الأرجح في نيويورك في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، للاستفادة من وجود الزملاء عقب اجتماع اللجنتين الأولى والرابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويرمي هذا الاجتماع إلى إجراء مناقشة وتفاوض في شكل متعدد الأطراف بشأن نص المدونة، وسيعمل على إعداد الخطوات الدبلوماسية المقبلة. ومرة أخرى، سيكون هذا الاجتماع مفتوحاً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولعل الضرورة تقتضي عقد أكثر من اجتماع خبراء متعدد الأطراف من أجل الاتفاق على مشروع النص، ولكننا لا نتوقع عقد أكثر من ثلاثة اجتماعات خبراء قبل المؤتمر الدبلوماسي المحتمل الذي سيفتح باب التوقيع على المدونة. ويمكن أن يعقد هذا المؤتمر في عام ٢٠١٣ إذا سارت المفاوضات بسلاسة كما نأمل، وذلك أيضاً بفضل دعمكم الجماعي.

ونحن نعتبر مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي مشروعاً مشتركاً للبلدان الراغبة في العمل عليه. وما زال النص الحالي مشروعاً ويمكن أن يتغير كثيراً في المستقبل، ولكنه يجسد الجهود التي نبذلها من أجل إيجاد توازن بين عدد من أصحاب المصلحة في مجال الفضاء، وهو ما نأمل أن يجد القبول في نهاية المطاف، بعد مشاوراتنا المتعددة الأطراف، لدى أغلبية الدول التي تتراد الفضاء. ويشكل هذا المقترح، في رأينا، أساساً سليماً لتعزيز الأمن والأمان والاستدامة في جميع أنشطة الفضاء الخارجي.

والآن، اسمحوا لي أن أتناول ما أبدي من ملاحظات محددة في أثناء اجتماعنا في ٥ حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالملاحظات التي مفادها أن المفاوضات ينبغي أن تجري تحت مظلة الأمم المتحدة، فقد أيد الاتحاد الأوروبي دائماً تعددية الأطراف. وكما ذكر من قبل، نرى

مبادرتنا بشأن مدونة قواعد السلوك مبادرة شاملة لا تقتصر على المجال المدني أو مجال نزع السلاح، وبالتالي لا ننوي طرح مشروع المدونة في أي من المحافل القائمة المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح، مثل اللجنة الأولى أو مؤتمر نزع السلاح، أو في محفل مدني مثل اللجنة الرابعة أو اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ونريد أن تكون جميع البلدان قادرة على المشاركة في هذه العملية، وليس فقط البلدان الممثلة في مؤتمر نزع السلاح أو في اللجنة. وعلاوة على ذلك، نود أن نتصرف بسرعة لأسباب عملية بشأن مشروع غير ملزم قانوناً وعلى أساس قبول القواعد الطوعية. ولا تتعارض هذه المبادرة مع جهود الأمم المتحدة، بل هي بالأحرى مكملتها، ويمكن إقامة علاقة رسمية بين المدونة المستقبلية والأمم المتحدة (فيمكن، على سبيل المثال، إيداع المدونة رسمياً لدى الأمم المتحدة).

وفيما يخص الأسئلة التي أثارها الجزائري في ٥ حزيران/يونيه بشأن المبدأ ٢ المتعلق بالحفاظ على أمن وسلامة الأجسام الفضائية في المدار، فينبغي أن يشمل هذا المبدأ أو الفلسفة العامة جميع أنواع الحالات. وتتمثل الفكرة في الكف عن أي عمل من شأنه إحداث أضرار بالأجسام الفضائية في المدار، سواء كانت مدنية أو عسكرية. والاستثناء الوحيد لهذا المبدأ هو الدفاع عن النفس، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة، أو اعتبارات السلامة الحتمية. وهذا هو ما تجذونه في المبدأ ٣، الاعتبار الواجب للمصالح الدفاعية المشروعة للدول، وفي الفرع ٤-٢ من المشروع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الأوروبي على مداخلته، وأعطي الكلمة الآن للسيد سو سي بيونغ، سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنئكم بتولي هذا المنصب الرفيع رئيساً لمؤتمر نزع السلاح.

إن القرن الحادي والعشرين هو عصر علوم الفضاء، والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو رغبة المجتمع الدولي بالإجماع. وفي الوقت الراهن، لا تزال هناك بعض التحركات السلبية التي يمكن أن تشعل بسهولة سباقاً جديداً للتسلح في الفضاء الخارجي على نحو يتعارض مع التوجهات العالمية نحو الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ويشكل ذلك تحدياً خطيراً يهدد السلام والأمن العالميين. وفي الحقيقة أن الفضاء الخارجي، وهو إرث مشترك للبشرية جمعاء، تسيء استخدامه بعض الدول القوية لأغراضها الاستراتيجية، وتستثمر موارد مالية ضخمة لهذا الغرض. وخير مثال على ذلك هو نظام الدفاع المضاد للقذائف الذي طورته دولة معينة على نطاق مكتمل. ولا شك في أن هدف هذا النظام الدفاعي المضاد للقذائف هو الهيمنة عن طريق الفضاء الخارجي، وبذلك يمثل تحريضاً على سباق تسلح آخر في الفضاء الخارجي. فالحديث عن الحماية من الهجمات الصاروخية مجرد تحايل ذكي لتبرير بناء منظومة دفاعية مضادة للقذائف والتستر على طابعها الخطير. والقوة التي قاربت إنشاء درع مضاد

للقذائف في أوروبا قائمة على بناء نظم دفاعية مضادة للقذائف في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط.

ويثبت ذلك أن عملية بناء منظومة دفاعية مضادة للقذائف أخذت طابعاً عالمياً. وفيما يتعلق بمنظومة الدفاع المضادة للقذائف التي تهدف إلى محاصرة القوى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الشرق والغرب، فلا شك في أنها منظومة هجومية لاحتواء القوى الإقليمية والهيمنة عليها عسكرياً. وهذا الوضع يتطلب إنشاء آلية قانونية جديدة متعددة الأطراف أكثر فاعلية من أجل الحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه، باعتبار ذلك ضرورة ملحة.

ويؤدي مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، دوراً رئيسياً في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. ويرى وفد بلدي أنه قد آن الأوان لإنشاء لجنة مخصصة لهذه المسألة والشروع في المفاوضات. وفيما يتعلق بالصك القانوني الدولي، نقدر مشروع المعاهدة المشتركة الذي أعده الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن المشروع يشكل أساساً جيداً للمفاوضات، إذ إنه يمثل مبادرة يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وفي تعزيز السلام والأمن العالميين في ضوء هدف المعاهدة ومضمونها.

ويظل موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتاً في معارضة عسكرة الفضاء الخارجي أو نشر أسلحة فيه. ونرى أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ينبغي أن يكون متماشياً مع التوجهات العالمية نحو الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ولا يمكن أن يكون الفضاء الخارجي ميداناً للمنافسة تحقق فيه دول قوية بعينها التفوق العسكري. ولا ينبغي تطوير علوم وتكنولوجيا الفضاء واستخدامها أداة لانتهاك الأمن والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وقد أكد المجتمع الدولي بقوة أكثر من أي وقت مضى مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وفي هذا الإطار يكون التغاضي عن أنشطة بلدان بعينها لتطوير الفضاء حتى وإن كانت ذات طبيعة عسكرية، بينما تُتهم بلدان أخرى بتطوير الفضاء بالرغم من أن أنشطتها لأغراض سلمية. وهذا هو أوج التحيز والكيل بمكيالين. والفضاء الخارجي ليس حكراً على أحد ولكنه ملك للبشرية. وجميع الدول حق مشروع في تطوير واستخدام الفضاء الخارجي وفقاً لبرامج التنمية الخاصة بها. وليس لأحد الحق في التدخل في الأنشطة التي يضطلع بها الآخرون لتطوير الفضاء للأغراض السلمية. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة تتراد الفضاء، المشاركة بنشاط في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، ودعم المبادرات والجهود الدولية للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي ومنع نشر أسلحة فيه.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها الوفد الصيني الكلمة في ظلّ رئاستكم، اسمحوا لي أن أهتكم بتولي رئاسة المؤتمر. ونود أيضاً أن نغتني هذه الفرصة للترحيب بزملائنا الجدد الذين تولوا مناصبهم مؤخراً.

وخلال المناقشة المواضيعية السابقة بشأن الفضاء الخارجي، أوضح الوفد الصيني بالتفصيل موقف بلدنا وآراءه بشأن الموضوع. وفي ضوء الحالة الراهنة، نود أن نغتني هذه الفرصة لشرح بضع نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بمشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي الوقت الراهن، تتزايد التحديات الأمنية في الفضاء الخارجي والمخاطر التي تواجه تطويره. فمن ناحية، ثمة اتجاه نحو زيادة نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو ما يؤثر بشكل متزايد على الأمن في الفضاء الخارجي وعلى الوضع الاستراتيجي الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن البيئة الفضائية تتدهور، وهناك اتجاه نحو زيادة الازدحام في الفضاء الخارجي والمزيد من الحطام الفضائي، وهو ما يهدد تطوير الفضاء الخارجي.

وترى الصين أن أهم تهديد أساسي مباشر لأمن الفضاء لا يزال هو نشر أسلحة وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وثمة علاقة جدلية بين الأمن في الفضاء الخارجي وتطوير الفضاء الخارجي، والجهود المبذولة في كلا المجالين ينبغي المضي بها قدماً بطريقة متوازنة وشاملة. وإذا تجاهلنا، على نحو انتقائي، مسألة نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وهولنا التهديدات التي يشكلها تطوير الفضاء الخارجي أو حتى بالغنا في تصويرها، فإن ذلك قد يقود المجتمع الدولي إلى أن ينحرف عن مساره أو حتى أن يضل الطريق تماماً في جهوده الرامية إلى الحفاظ على الأمن في الفضاء الخارجي.

لقد أحاطت الصين علماً بالأسئلة التي طُرحت في المناقشات السابقة بشأن مشروع المعاهدة الذي اقترحت بالاشتراك مع الاتحاد الروسي في عام ٢٠٠٨. وفي واقع الأمر، ومثلما ذكر وفد الاتحاد الروسي منذ برهة، فقد قدمت الصين والاتحاد الروسي إلى مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ ورقة العمل CD/1872 رداً على الأسئلة والتعليقات بشأن هذا الموضوع، وقد عرضت الورقة مشروع المعاهدة بمزيد من التفصيل وقدمت الإيضاحات والتفسيرات المتعلقة بالشواغل المعرب عنها بشأن جوانب مثل التعاريف والنطاق والتحقق.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مشروع المعاهدة ظل مفتوحاً دائماً للتحسين. ونحن على استعداد لتحسين المشروع وتعزيزه باستيعاب آراء الأطراف الأخرى على النحو المعرب عنه في أثناء المفاوضات والمناقشات الرسمية أو المناقشات غير الرسمية. ويحدونا الأمل في أن تكون الأطراف، فضلاً عن الإعراب عن شواغلها وطرح أسئلتها، قادرة أيضاً على طرح مقترحات التعديل البناءة. ونحن على استعداد لبذل جهود مشتركة من أجل استكشاف سبل فعالة لحل

عدد من المسائل من قبيل التحقق في الفضاء الخارجي، والعمل معاً من أجل إثراء المشروع وتحسينه.

وتتعلق النقطة الثانية بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتعلق الصين أهمية كبيرة على هذه المسألة. ونعتقد أن من شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة المناسبة والمجدية تعزيز الثقة وخفض الحوادث والأخطاء وتنظيم الأنشطة الفضائية، كما يمكن أن تشكل إضافة مفيدة إلى الجهود الرامية إلى منع نشر أسلحة وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد جرت المناقشات الأولية بشأن المسائل ذات الصلة في أثناء الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة، التي انعقدت مؤخراً. ونشكر وفد الاتحاد الروسي على الموحز الذي قدمه لتلك المناقشات. والصين مستعدة للعمل مع الأطراف في إطار فريق الخبراء الحكوميين، ولبذل جهود شاملة ومضنية لاستكشاف المسائل والمقترحات المتعلقة بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، كما نتطلع إلى تحقيق نتائج إيجابية بالعمل مع الفريق.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لا تستبعد إحداها الأخرى، بل تعتبر مكملتها. وفي أثناء مناقشة تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ينبغي للأطراف أن تستكشف سبلاً لتعزيز المفاوضات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي ألا نهم بإحدى المسألتين ونهمل الأخرى، أو نتعامل مع تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي المقترحة بوصفها بديلاً عن عملية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والنقطة الثالثة ذات صلة بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي. فقد عُقدت الجلسة الأولى المتعددة الأطراف بشأن وضع مدونة دولية تنظم الأسلحة في الفضاء الخارجي في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام، وبذلك انطلقت رسمياً العملية المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن هذه المدونة. ونعرب عن ترحيبنا بهذه التطورات. ونود أن نشكر الاتحاد الأوروبي على تقديمه موجز المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع ووجهات نظره بشأن الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد. كما نود أن نغتني هذه الفرصة لتشاطر آرائنا فيما يخص العملية المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك.

ولا ينبغي تقييد المناقشات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة بإطار زمني يحدد مسبقاً أو بنتيجة نهائية متوقعة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يترتب عليها النظر في أكبر عدد ممكن من المقترحات المفيدة، مع مراعاة الشواغل المشروعة للأطراف، وضمان أن تتمتع النتائج المحققة بأوسع تأييد ممكن.

وينبغي كذلك ضمان المشاركة الواسعة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان ذات القدرات الفضائية. وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي التابع للأمم المتحدة هو المحفل المناسب لإجراء مناقشات بشأن مدونة قواعد السلوك. وينبغي زيادة توضيح النظام الداخلي لضمان أن تجري المناقشات على نحو سلس ومنظم. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن مدونة قواعد السلوك ينبغي أن تركز على التعامل مع الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وأن تتفادى مسألة تنظيم الشؤون العسكرية والأمنية.

وتلاحظ الصين أنه على الرغم من أن عملية التفاوض على مدونة قواعد السلوك قد انطلقت رسمياً، إلا أنه وبسبب اختلاف العوامل والظروف السياسية الداخلية في كل بلد ما يزال الطريق طويلاً أمام المجتمع الدولي قبل أن يتفق على مدونة دولية لقواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي تكون فاعلة وتحظى بقبول واسع. وتتطلع الصين إلى مواصلة تبادل الآراء بشأن المسائل المتصلة بوضع مدونة لقواعد السلوك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد شين على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى كلمته، والآن أعطي الكلمة للسيد بيدرو أويارسي، سفير شيلي.

السيد أويارسي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، نود في البداية أن نهنئكم على تولي الرئاسة. ونود أيضاً أن نرحب بسفراء بلجيكا، وإندونيسيا، وسري لانكا، وأن نشكر سفير إندونيسيا، والسفير أرياسينها على مساهمتهما اليوم. وسيتولى السفير أرياسينها رئاسة مجموعة الـ ٢١ ونعتقد اعتقاداً جازماً أنهم سيواصلون المساهمة في عمل هذا المؤتمر الذي يمر بمرحلة معقدة. ونود أيضاً أن نتقدم بالشكر إلى الذين غادروا جنيف، ولا سيما سفير كوبا، إذ إننا تبادلنا الفترات الرئاسية معه في عام ٢٠١١، وقد عمل الرؤساء الستة بتعاون وثيق. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتوديع وشكر صديقنا تارجا بيساما الذي سيغادر البعثة الفنلندية الليلة لتولي مهام جديدة في هلسنكي.

وسندلي بملاحظات عامة على بعض النقاط التي أثارت خلال المناقشة الأخيرة في ٣١ أيار/مايو لأنه لا جديد هنا، ومن ثم سنناقش العمليات التنظيمية. فأنشطة الفضاء الخارجي آخذة في الاتساع وأصبحت ذات أهمية متزايدة، ولكنها في المقام الأول تشكل تحديات، بعضها ناشئ وبعضها ليس بجديد. ونشعر جميعاً بالقلق بشأن الحفاظ على استدامة استخدام الفضاء الخارجي، الذي نعتبره مورداً للبشرية جمعاء، في الأغراض السلمية. ولذلك، فإننا نؤكد على ضرورة تأكيد وتحديد التزامنا الجماعي حتى يكون وجود البشر ونشاطهم في الفضاء لخدمة التنمية والأمن البشري.

إن أثر الأنشطة الفضائية لا يقتصر على ما يعرف باسم "الجهات الفاعلة في مجال الفضاء"، ولكنه يؤثر في جميع أعضاء المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان اتباع النهج القائم على مفهومين رئيسيين، هما التعددية والتعاون، لدى تناول مسألة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ويجب اتباع هذا النوع من النهج في جميع المحافل ذات الصلة.

ولذلك سيكون من الحكمة مواصلة تحسين الإطار المتعدد الأطراف لهذا التعاون الذي له أبعاد علمية وتقنية، فضلاً عن البعد المعياري، وذلك من أجل ضمان أن تُجنى فوائد الأنشطة الفضائية بطريقة عادلة ومنصفة.

إن الاجتماع الأخير لفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن القضية الأساسية، وهي تدابير بناء الثقة، يتيح فرصة لتشجيع الحوار التفاعلي والتعاون. ونرحب بالتقرير الذي قدمه رئيس الفريق اليوم، وأعتقد أنه يبين احتمالات وإمكانات هذه العملية. ويتطلب كل هذا مواصلة العمل الرامي إلى منع سباق التسلح، بما في ذلك نشر الأسلحة، في الفضاء الخارجي. وهذا الهدف ليس أساسياً لصون وتطوير الاستخدامات السلمية للفضاء فحسب، ولكن أيضاً للحفاظ على الأمن العالمي، الذي نعتبره من المنافع العامة العالمية. وثمة حاجة أيضاً لوضع تدابير لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي.

وواصلت القرارات المتعاقبة الصادرة عن الجمعية العامة احتضان فكرة تحسين الإطار التنظيمي في الفضاء، كما اطلعنا في هذا المؤتمر على مبادرات للتفاوض بشأن معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن مقترحات رامية إلى وضع نص ملزم قانوناً بشأن اختبار الأسلحة المضادة للسواتل واستخدامها. وهذه التطورات تدل على قلق المجتمع الدولي إزاء الأنشطة التي يمكن أن تكون مزعزعة للاستقرار بدرجة كبيرة للغاية. وتعد المبادرات التي اتخذتها الصين وروسيا إسهامات كبيرة، على النحو المبين في الوثيقة ١٨٣٩.

إن معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، شأنها في ذلك شأن أي صك يتصل بالأمن الدولي، تثير تساؤلات بشأن المجالات التي ينبغي تنظيمها، والتعاريف التي ينبغي تحديدها بوضوح، والسلوك والأنشطة التي يتعين تنظيمها، وآليات الرقابة التي تعزز فعالية المعاهدة، وخاصة من أجل بناء الثقة بين الدول.

ونعتقد أن إنشاء هيئة فرعية في هذا المؤتمر لا يزال مبرراً. ونعتقد أيضاً أن فتح المفاوضات لا يقوض نتائجها، بل يتيح تبادل الآراء الذي هو إثراء للجميع.

وينبغي لنا أن نستفيد من الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الهيئات المتخصصة الأخرى لوضع صك. وقد أحرزت اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي والاتحاد الدولي للاتصالات تقدماً جوهرياً ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

وشيلي على استعداد لاستكشاف الخيارات الأخرى المتصلة بمفهوم القواعد القانونية غير الملزمة، حيث تتخذ الصكوك شكل مدونات الممارسة أو مدونات قواعد السلوك التي تنضم إليها الجهات الفاعلة الفضائية على أساس طوعي، ولكن يمكن أن تدرجها في تشريعاتها المحلية. وهذه القواعد ليست ملزمة قانوناً، ولكن لها بعض التأثير على سلوك الدول. فمرونتها

تمكنها من التكيف على نحو أفضل مع التقدم التكنولوجي السريع، بينما تؤدي طبيعتها إلى الاندماج بشكل أفضل في الممارسات المعيارية للعمولة وثورة الاتصالات.

ولسنوات عديدة، انضم بلدنا إلى المدرسة الفكرية التي تنادي بقانون الفضاء وبالتطوير التدريجي لقانون الفضاء عن طريق صكوك ملزمة قانوناً. وبالنظر إلى أن معاهدة الفضاء الأخيرة يعود تاريخها إلى عام ١٩٧٩، يبدو من المناسب النظر في مقترحات القانون غير الملزم التي تسعى، وفقاً للمبادئ الأساسية لمعاهدة الفضاء الخارجي، إلى زيادة الأمن القانوني، وفي المقام الأول، إلى تحسين ظروف التشغيل في الفضاء الخارجي. وهذا من شأنه أن يضمن استدامة الأنشطة الفضائية. ولهذا السبب، نحن على استعداد للنظر في الأفكار التي طرحها الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، تابعنا بعناية العمل الجاري لوضع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، وذلك بغية اعتماد هذه المدونة في عام ٢٠١٣، على النحو المقترح. وسيتيح اجتماع الخبراء في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر المقبل فرصة لتيسير نشر المعلومات وتبادل الآراء بشأن هذا المشروع.

ويتضمن مشروع الاتحاد الأوروبي عناصر يجب تحليلها في سياق تعزيز الآليات التنظيمية. ومن الواضح أنه سيتعين النظر بدقة في المبادئ التي تسترشد بها هذه المبادرة، ولا سيما تلك التي ذكرت وهي: حرية الوصول إلى الفضاء للأغراض السلمية، وحماية أمن وسلامة الأجسام الفضائية في المدار، ومراعاة المصالح المشروعة للدول فيما يتعلق بالأمن والدفاع. ونرحب بالموقف الذي اتخذته ممثل الاتحاد الأوروبي والتعليقات التي أبدتها اليوم.

ويشير تقرير الدورة الخامسة والخمسين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى تلك العملية في الفقرات ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩، ومع ذلك سواصل العمل بنشاط في جنيف وفيينا ونيويورك للتأكد من أن الفضاء الخارجي هو أحد المجالات التي تفيد كل البشرية ومكان للأنشطة السلمية وحدها. وبغض النظر عن العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، لا نزال نرى أنه ينبغي أن يشمل إنهاء سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نرحب بالمقترحات التي طُرحت في الوثيقة CD/1933.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير بيدرو أويارسي على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى كلمته. والمتكلم التالي على قائمتي هو السيد بيتر وولكوت، سفير أستراليا.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً سيادة الرئيس أن أرحب بكم في الرئاسة وأعدكم بدعمنا وتعاوننا الكاملين.

إن للفضاء أهمية متزايدة بالنسبة للازدهار الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي والأمن القومي لأستراليا. ولذلك، فإن أستراليا تشاطر الدول الأخرى مصلحة دائمة في نهج قائم على القواعد بشأن استخدام الفضاء، بحيث يعزز الأنشطة السلمية والأمن والمسؤولية، ويحمي الفضاء

حتى تتمكن أجيال المستقبل من الوصول إليه. وبالنظر إلى الخيارات المتاحة لدينا، يظل السؤال هو: ما هي أفضل السبل إلى اتخاذ خطوة جديدة في هذا الاتجاه؟

لقد أحاطت أستراليا علماً بالمشروع المقترح في المؤتمر حالياً بشأن معاهدة الحد من الأسلحة في الفضاء، ولكنها ترى أن ثمة تحديات تقنية كبيرة تواجه النهج المتبع. وتشاطر أستراليا دولاً أخرى شواغل خاصة بشأن نطاق المعاهدة المقترحة وعدم اقتراحها بمقترح إنشاء آلية فعالة للتحقق.

وترى أستراليا أيضاً أن تطوير واختبار الأسلحة المضادة للسواتل، التي تعمل بالطاقة الحركية أو بالطاقة الموجهة، في الفضاء هو التحدي الأكثر إلحاحاً لأمن الفضاء، وذلك بسبب قدراتها المثبتة والمستمرة على إحداث زيادة كبيرة ومتتابة في الحطام الفضائي المداري المعمّر. ولأعضاء المؤتمر اهتمام عملي مشترك بمعالجة هذه المسائل.

وفي هذا السياق، توافق أستراليا على أنه سيكون من الأنجع في هذا الوقت التركيز على وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة بوصفها أساساً ضرورياً لوضع قواعد الفضاء الدولية الجديدة في المستقبل.

وتولي أستراليا أولوية عالية بوجه خاص لعمل دولي للحيلولة دون انتشار الحطام الفضائي المداري المعمّر، كما ترى أن ثمة حاجة ملحة للعمل من أجل وضع معايير دولية لمنع تكون هذا الحطام المتعمد أو العرضي.

وبناء عليه، أعلنت أستراليا دعمها لمفهوم وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، وبلاستناد إلى ما هو قائم من تدابير الشفافية وبناء الثقة من أجل التصدي لهذه الشواغل. وقد انخرطت أستراليا بحماس في المداوالت الهادفة إلى وضع هذه المدونة، وتشجع الدول الأخرى على المشاركة البناءة في هذا العمل.

وتعتقد أستراليا أن هذه المدونة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة هامة لمعالجة المسألة الملحة المتمثلة في الحطام الفضائي، وأنه ينبغي لنا أن نعمل صوب تحقيق هذا الهدف بدرجة من الإلحاح يستحقها التحدي الذي يشكله الحطام الفضائي. وتدرك أستراليا أن هذه المدونة لن تكون "عصاً سحرية" لحل جميع المسائل المتصلة بأمن الفضاء، ولكنها ستكون خطوة قيمة وعملية وقابلة للتحقيق.

ويسر أستراليا أيضاً أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٦٥، قد بدأ عمله. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن زميلنا فيكتور فاسيلييف يترأس الفريق. وهذا يبشر بالخير بالنسبة لأعمال الفريق.

وعلى الرغم من أن أستراليا ليست عضواً في هذا الفريق، فهي تعرب عن استعدادها للمساهمة في عمله، وكما ذكر السيد فاسيلييف، فقد اقترحت على أعضاء الفريق أن أحد

مجالات تركيز عمله يمكن أن يتمثل في تطبيق مجموعة واسعة من القوانين الدولية الموجودة على مجال الفضاء. وترى أستراليا أن المزيد من الوضوح في تفسير القانون الدولي فيما يتعلق بمسائل أمن الفضاء، على نحو يتجاوز ما نصت عليه معاهدات الأمم المتحدة الخمس المعنية بالفضاء، سيكون أساساً مفيداً لوضع تدابير جديدة.

فتزايد اعتماد جميع الدول على الخدمات المدعومة فضائياً، إلى جانب النمو السريع في عدد البلدان التي لديها سواتل، يعني أن عدد الدول التي لها مصلحة مباشرة في أمن الفضاء توسع توسعاً هائلاً. وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على منطقتنا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحرصاً على تعزيز مشاركة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الخطاب الدولي بشأن أمن الفضاء، ستشارك أستراليا في تيسر في رئاسة حلقة عمل بشأن أمن الفضاء برعاية المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

والمؤتمر نزع السلاح دور مستمر في تعزيز أمن الفضاء. وتحت أستراليا المؤتمر على النظر في نهجها المتعلق بوضع المعايير الدولية للفضاء، والتركيز على وضع قواعد لحماية قدرة العالم باستمرار على الاضطلاع بالأنشطة الفضائية السلمية بأمان. وتعتقد أستراليا أنه ينبغي أن يحيط المؤتمر علماً بالزخم الجديد بغية وضع تدابير فعالة للشفافية وبناء الثقة، والنظر في أفضل السبل للاستفادة من هذا العمل.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أوجه كلمة وداع إلى السفير ليشنو - يار، والسفير رودريغيس. فقد أثبت كلاهما المهارة والتفاني في عمله في جنيف، وسنفتقدتهما في هذا المضمار وفي مواقفهما تجاه الزملاء. كما أود أن أرحب أيضاً بالسفراء الجدد من سري لانكا وبلجيكا وفنلندا وإندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير وولكوت على عباراته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى كلمته، والآن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، السيد محمد حاتم العطوي، ممثل مصر.

السيد العطوي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أننا في شهر رمضان ستكون كلمتي موجزة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لجميع الزملاء الصائمين في هذا الشهر الكريم صيماً مقبولاً.

وقبل بضعة أيام، اجتمع العالم بأسره ليشهد افتتاح الألعاب الأولمبية مباشرة في لندن، وأود أن أشيد بالملكة المتحدة على ما أنجزت من عمل رائع. فتلك التغطية المباشرة استخدام واحد فقد من استخدامات الفضاء الذي لا نستخدمه في كل الأوقات فحسب ولكننا في الواقع نعتبره أمراً مسلماً به ونفترض أنه سيكون دائماً متاحاً لنا. ومع ذلك، ففي حالة أصبح الفضاء الخارجي ساحة معركة، لن يحرمنا ذلك من مشاهدة الألعاب الأولمبية فحسب، بل في الواقع سوف تتغير الحياة كما نعرفها بدرجة كبيرة.

وبالنظر إلى هذه المشكلة وإلى التجارب السابقة فإن أفضل طريقة لتفادي استخدام أي منظومة أسلحة هي عدم نشرها في المقام الأول، ويتطلب ذلك أن نتخذ الآن إجراءات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد وعدت بأن تكون كلمتي موجزة، أو على الأقل موجزة حسب معايير. ولذلك اسمحو لي أن أبدي الملاحظات التالية. أولاً، الركن الأساسي للتعامل مع الفضاء الخارجي هو التسليم بكونه إرثاً مشتركاً للبشرية. إننا جميعاً نستفيد من الفضاء الخارجي، وهو منفعة عامة جماعية. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يدعي امتلاك الفضاء الخارجي أو يحتكره. والخطر الذي يواجهه الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي بسبب نشر الأسلحة فيه تهديد للبشرية جمعاء. ثانياً، في التعامل مع قضايا الفضاء الخارجي، وبالنظر إلى ما سبق، فإن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. وفي حين أن الإعلانات الانفرادية والاتفاقات الثنائية و/أو التأكيدات الصادرة عن مجموعات مقاربة في التفكير يمكن أن تسهم في بناء الثقة، لا بد من التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف وملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لي من التأكيد على أن هذه المسألة يلزم التصدي لها في إطار متعدد الأطراف لأنها تؤثر على الجميع، وعليه فإن التقسيم المصطنع للبلدان المرتادة وغير المرتادة للفضاء، المبني على لحظة عابرة من التاريخ، لن يساعد في حل المشكلة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون هذه المعاهدة عالمية تتساوى فيها الامتيازات والالتزامات للجميع.

ثالثاً، فيما يتعلق بالنقطة السابقة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الصك القانوني غير موجود حالياً. كما لا يمكن ردم الفجوة القائمة في النظام القانوني العالمي الذي يحكم الفضاء الخارجي بمجرد تدابير بناء الثقة. ولا أقصد التقليل من شأن عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي اختتم أعماله في نيويورك بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، وأود أن أشكر زميلنا الروسي على العرض الذي قدمه لنا، وأهنته باتفاق الفريق على برنامج عمل. وربما بإمكانه أن يعلمنا شيئاً بالنسبة لمستقبل مؤتمر نزع السلاح. وعلى العكس من ذلك، نحن نشجع عمل هذا الفريق، وننتطلع إلى ختام ناجح لأعماله ووضع تدابير الشفافية وبناء الثقة لتكامل وضع معاهدة متعددة الأطراف وملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب ألا تحظر هذه المعاهدة الجديدة الملزمة قانوناً نشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي أو على جرم سماوي فحسب، بل يجب أن تحظر أيضاً أي أسلحة أرضية أو فضائية تستهدف السواتل.

رابعاً، نشر أسلحة في الفضاء الخارجي ليس مماثلاً لإشراك أطراف متعددة في الفضاء الخارجي. وقد تكون هناك بعض الاستخدامات العسكرية المشروعة للفضاء الخارجي، بما في ذلك الاتصالات والملاحة، غير أن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي واستهداف السواتل يهددان مجرد إمكانية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وهو ما يؤثر دون تمييز في المجتمع العالمي بأسره. وفيما يتعلق بمسألة التحقق، اسمحو لي أن أشير بسرعة إلى أن العديد من

الدراسات والمقترحات المقدمة في هذا الميدان تبين أنه يمكن بناء نظام التحقق، بالطبع إذا توفرت الإرادة السياسية. وأخيراً، فإن أي معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يجب أن تكون عملية وقابلة للتحقق ومنصفة، وتنص على التزامات ومنافع مماثلة لجميع الدول الأعضاء.

وما زلنا نرى أن هذا المؤتمر هو منبر التفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل. ونعترف بالمبادرة التي طرحتها الصين والاتحاد الروسي، بتقديم وثيقة عن عناصر المعاهدة، والتي، وإن لم تكن مثالية، يمكن أن تشكل أساساً جيداً للشروع في المفاوضات. ويمكن، بدلاً من ذلك، تقديم أي نص آخر والتفاوض بشأنه. ومع ذلك، فإن العنصر الهام هو الشروع في مفاوضات بشأن هذه المسألة التي تأتي في الوقت المناسب.

ففي كل عام تقدم مصر وسري لانكا بالتناوب قراراً بشأن هذا الموضوع إلى اللجنة الأولى للأمم المتحدة. ويحصل هذا القرار سنوياً على شبه إجماع بامتناع بلدين فقط عن التصويت، مما يجعل هذه المسألة الأوسع تأييداً من بين القضايا الأساسية الأربع في مؤتمر نزع السلاح. وإذا كنا نسعى لاختبار مدى نضوج المواضيع للتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، فإن ما ذكرنا أعلاه في الواقع مؤشر جيد. وفي هذا العام تقدم مصر القرار إلى اللجنة الأولى، وندعو جميع البلدان إلى مواصلة دعمها، كما ندعو البلدين اللذين امتنعا إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي في التصويت لصالح هذا القرار والشروع في المفاوضات في المؤتمر حول معاهدة يمكن التحقق منها وملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد العطوي على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، والآن أعطي الكلمة للسيدة جو أدامسون، سفيرة المملكة المتحدة.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالزملاء الجدد هنا من إندونيسيا وبلجيكا وفنلندا وسري لانكا، وفي توديع المغادرين. وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أبدتها الاتحاد الأوروبي بشأن مدونة قواعد السلوك التي قدمها. ثانياً، أود أن أهنئ رائد الفضاء فاسيليف على الإطلاق الناجح لفريق الخبراء الحكوميين، الذي انطلق من نيويورك في ٢٣ تموز/يوليه وأصبح الآن ساجحاً في مدار متعدد الأطراف، واعتقد أن فائدة ذلك هي أن المركبة قد سمّت فوق الشواغل الوطنية وهي تتجه الوجهة الاستراتيجية، ليس من الفضاء الخارجي تماماً ولكن قطعاً بآراء مختلفة.

وأردت أيضاً أن أعلق على تعليق زميلنا من كوبا بشأن مدونة قواعد السلوك التي قدمها الاتحاد الأوروبي، والتي أعتقد أننا نأمل جميعاً في أن تُسمى في الوقت المناسب مدونة قواعد السلوك الدولية بمجرد انتهائنا من العملية التي ذكرها الاتحاد الأوروبي. وزميلنا من كوبا ينتابه قلق، وهو محق، من أن ذلك لا ينبغي أن يعتبر، بأي حال من الأحوال، تأييداً لأي نوع من أنشطة نشر أسلحة في الفضاء. وأرى، على العكس من ذلك، أن الهدف من المدونة هو

زيادة الاطمئنان إلى أنه عندما تكون لدينا قواعد للطريق متفق عليها، ينبغي فعلاً أن يطمئن بعضنا بعضاً بشأن نوايانا.

وأخيراً، أود أن أتناول تعليق زميلنا الجديد من إندونيسيا الذي ذكر ستار تريك وحرب النجوم مثالين ليسين لماذا ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء التطورات التكنولوجية. وأود أن أذكر في هذا المجال برنامجنا الجديد جداً والقديم جداً المسمى "Dr. Who"، وهو عن شخص يسافر عبر الزمن في الفضاء الخارجي. وهو شخص غريب. وروح الدعابة لديه تتسم بالغرابة. وأعتقد أن الذين شاهدوا منكم حفل افتتاح الألعاب الأولمبية قد شاهدوا بعض عناصر هذا الشخص هناك، ولكنه تجسيد للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. فهو ينقل لنا ما يزرع به الفضاء الخارجي من عجائب وخيال، ولذلك آمل، عندما نواصل عملنا في هذا المجال، أن نركز بدرجة أقل على المخاوف وبدرجة أكبر على إمكانيات الفضاء.

السيد لوزينيسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضرم صوتي للزملاء الآخرين الذين أيدوا فكرة وضع مدونة سلوك لأنشطة الفضاء الخارجي. وكما هو الحال في المجالات المعقدة الأخرى حيث لدينا الكثير من الجهات الفاعلة والظروف الصعبة حقاً من المسائل التقنية، فمن المفيد في الواقع أن تكون لدينا هذه المدونة، فهي ليست أكثر أماناً فحسب بل أكثر شفافية؛ وستفيد الجميع. وأود أن أهنيئ زميلي الموقر السيد فيكتور فاسيليف بصفته رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه المسألة.

وإذا نظرنا إلى الأسبوع الماضي نجد أنه كان من المفترض أن يكون أسبوعاً سهلاً فيما يخص نزع السلاح، ولذلك أود أن أقول للذين هم على أتم استعداد لإلقاء اللوم علينا بزعم أننا لا نفعل شيئاً، إن الأسبوع الماضي فقط شهد إجراء مفاوضات رئيسية حول معاهدة بشأن الأسلحة المضادة للسواتل، والمسألة التي نحن بصدد مناقشتها الآن تناولها اجتماع نيويورك، وكانت هناك بعض الأحداث بشأن الجانب البيولوجي أيضاً. إذن باعتبارها عطلة فهي ليست سيئة، وأود أن أحيي جميع الزملاء القادمين. ولن تكون عطلة طويلة. ومن المؤكد أن نقاشنا سيجري في بيئة طيبة، ولكن سيكون هناك عمل حقيقي ونأمل أن يكون مثمراً.

وفيما يتعلق بتوقيت الإجراءات المقبلة لفريق الخبراء الحكوميين في أثناء اللجنة الأولى، فهو في الحقيقة توقيت وجيه جداً لأنه سيكون هناك المزيد من كبار الشخصيات من العواصم يرأسون وفود بلدانهم، فضلاً عن مساهمات كبيرة من منابر يجري فيها النقاش حول نزع السلاح على أساس يومي، بما في ذلك بالطبع جنيف، لذا فإنني أتطلع إلى ذلك. وفيما يخص النتائج المحتملة الخروج بها من مداولاتنا، ينبغي في حقيقة الأمر أن تشمل آلية تحقق من نوع ما، لأن أي نظام لنزع السلاح أو لمنع الانتشار لن يكون مجدياً بدون آلية تحقق.

وأخيراً، أود أن أعرب عن مدى سروري لأن مسألة الفضاء الخارجي جرى التداول بشأنها داخل الاتحاد الأوروبي، ويمكن أن نقدم نتائج مداولاتنا الداخلية إلى شركاء من خارج الاتحاد، ولذلك أرى تنامي التأيد لهذا النوع من التفكير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): شكراً لك على العبارات الرقيقة وعلى الكلمة التي أدليتم بها. والآن أعطي الكلمة إلى المتكلم الأخير في القائمة في هذه المرحلة، وهو السيد غرينيفيتش، ممثل بيلاروس.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأكون موجزاً في كلمتي. واسمحوا لي أن أهنئكم بانتخابكم لرئاسة هيئتنا التفاوضية. وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفد بلدي في الاضطلاع بولايتكم.

والآن أنتقل إلى الموضوع. يود وفد بلدي تأكيد الموقف الذي أوضحناه في أثناء الجولة الأولى من المناقشة بشأن هذه المسألة. ونحن نؤيد، على غرار عدد من الوفود الأخرى في المؤتمر، الإسراع ببدء المفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ونعتبر المشروع الذي اقترحه وفدا جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي أساساً جيداً للمفاوضات. ونعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة، يمكن الاتفاق في وقت قصير جداً على معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ولكن، مرة أخرى، فإن الشروط الرئيسية هي الإرادة السياسية وعدم وجود أي شروط مسبقة لبدء المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك على العبارات الرقيقة وعلى الكلمة التي أدليتم بها. أعطي الكلمة الآن للسيد حمزة خليف، ممثل الجزائر.

السيد خليف (الجزائر): السيد الرئيس، يود الوفد الجزائري أولاً أن يشيد مرة أخرى بالطريقة الممتازة التي تشرفون بها على عمل المؤتمر.

وفي الحقيقة، لم يُعد الوفد الجزائري أي كلمة بشأن هذا الموضوع، إذ يرى أنه قد سبق وأعرب عن آرائه في هذا الشأن. بيد أنه في ضوء ما قالته الوفود الأخرى، نود أن نبدي بعض الملاحظات. أولاً، نود أن نقول إننا أحطنا علماً بما قالته سفيرة الولايات المتحدة عن مؤتمر عقده مؤخراً مندوبون من الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويأمل الوفد الجزائري أن يشكل ذلك مساهمة قيمة في المؤتمر، تمكنه من الاضطلاع بمهمته المتمثلة في إبرام صكوك دولية لتعزيز الأمن الجماعي الذي سيصون أمن جميع الدول.

ومن العوامل ذات الصلة منع حدوث تسلّح في الفضاء الخارجي. ويود وفد الجزائر الإعراب عن تأييده لما قيل في عدد من البيانات، لا سيما ما ذكره زميلنا من مصر، التي أكدت على بعض المبادئ التوجيهية بشأن هذه المسألة: وهي الحقيقة المتمثلة في أن الفضاء الخارجي يجب أن يُستخدم لمنفعة الجميع وبشكل حصري للأغراض السلمية، على النحو المحدد في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وفي هذا السياق، فإن المشروع الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين يشكل أساساً جيداً لإبرام صك دولي لمنع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي.

(واصل بالفرنسية)

كما أحاط الوفد الجزائري علماً برد الوفد القبرصي بشأن مدونة قواعد السلوك التي طرحها الاتحاد الأوروبي، ولا سيما السؤال الذي طرحه الوفد الجزائري في ٥ حزيران/يونيه فيما يخص إمكانية التوفيق بين الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، من جهة، وسلامة الأجسام الفضائية واعتبارات الدفاع عن النفس، من جهة أخرى. ويود الوفد الجزائري أن يشكر ممثل قبرص على رده، وأن يضيف أن هذا السؤال يظل مفتوحاً للنقاش، وينبغي دراسته بمزيد من التعمق، كما أن ثمة حاجة إلى تحديد المقصود بالدفاع عن النفس في أنشطة الفضاء الخارجي. هل يعني ذلك أن الأجسام الفضائية ينبغي أن تشارك في الأنشطة التي تندرج في إطار الدفاع عن النفس، أو أنها قد تكون هدفاً لنشاط عدواني إذا ما شكلت تهديداً للدول الأخرى؟ هذه هي الأسئلة التي يتعين الإجابة عنها.

لا يتخذ وفد بلدي موقفاً نهائياً، ولكنه يبدي تعليقات غير رسمية. وقد عرف وفد بلدي المزيد عن الكيفية التي يعتزم الاتحاد الأوروبي التوصل بها إلى مدونة لقواعد السلوك، ويود أن يعرف كيف يمكن إدماج مبادئ تعددية الأطراف في عملية التفاوض على هذه المدونة، ولا سيما بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي قد حدد بالفعل موعداً نهائياً. وأعتقد أن لدى الاتحاد من الوقت حتى نهاية عام ٢٠١٣ لإبرام اتفاق أو مدونة لقواعد السلوك من هذا القبيل، وأشار أيضاً إلى أن هذه المفاوضات ستجري في أثناء ثلاث دورات. ولذلك يود الوفد الجزائري أن يعرف ما إذا كان كل شيء على ما يرام حتى يتمكن المنظمون أو المبادرون بالمشروع من المضي قدماً في وضع جدول زمني لثلاث دورات لصياغة المدونة، أو ما إذا كان بالإمكان مناقشة ذلك أيضاً بحيث تُدرج في المدونة "مساهمات" وشواغل جميع الدول التي ترغب في المشاركة في العملية. ويتوجه الوفد الجزائري بالشكر للاتحاد الأوروبي على مبادرته، ويعتقد أن تدابير بناء الثقة - كما شدد ممثل الصين - يمكن أن تكون إضافة هامة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بهدف التوصل إلى اتفاق ملزم متعدد الأطراف في هذا المجال.

وأخيراً، يود الوفد الجزائري أن يرحب بالسفراء الذين انضموا مؤخراً إلى المؤتمر وأن يؤكد لهم دعمه الكامل. وفي الوقت نفسه، يتمنى كل النجاح للسفراء الذين غادروا مؤتمر نزع السلاح، أو هم على وشك المغادرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ يبدو أنه ليس ثمة من يرغب في أخذ الكلمة. لم يعد لديّ متكلمون على قائمتي. وفي هذه الحالة، نكون قد أكملنا عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة لمؤتمر نزع السلاح في ٧ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥